



وزارة التعليم العالي والبحث
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

((التنمية المستدامة في الخليج العربي))

((الامارات أنموذجاً))

بحث تقدمت به الطالبة (غفران ماجد علي)

إلى

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في العلوم السياسية

باشراف

د. طلال حامد

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
((سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ))

سورة البقرة - آية ٣٢

اقرار المشرف

اشهد أن البحث الموسوم بـ(التنمية المستدامة في الخليج العربي - الامارات نمودجا)

للطالبة (غفران ماجد علي) قد تم تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم

الاساسية / قسم القانون وهو جزء من نيل شهادة البكلوريوس في القانون .

التوقيع :

اسم المشرف :

التاريخ:

الاهداء

الى من صبر من اجل تحقيق املي
الى من عد الايام لوصولي الى غايتي
الى من بنت فأعلى الله مقامها
الى من زرعت فحصدت طيب ثمارها
الى من سهرت وأفنت عمرها
الى امي الغالية
الى عظيم قدوتي ومنهجي في الحياة
الى من صحى ففاق كل التضحيات
الى من منحني حبا لا تصفه الكلمات
الى ابي العزيز
الى نبض قلبي : اخوتي ... اخواتي
الى تلك الشموع التي تعرف نفسها من اجلنا

اهدي جهدي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله خالق السماوات والارض القوي
العظيم الذي وفقنا وامدنا بالصبر والعون على
تجاوز كل الصعاب لإكمال متطلبات البحث ..

فمن واجب الامانة والوفاء ان نتقدم بخالص
شكرنا وتقديرنا الوافر وامتناننا الجليل الى
الاستاذ (طلال حامد) على متابعته المستمرة
وتوجيهاته العلمية ولما بذله من جهد خلال
فترة اعداد البحث ...

ولكافة اساتذة قسم العلوم السياسية وعمادة الكلية ...

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ت
شكر وتقدير	ت
مقدمة	٢-١
المبحث الاول : ماهية التنمية وانواعها	٣
المطلب الاول : مفهوم التنمية لغةً واصطلاحاً	٥-٣
المطلب الثاني : انواع التنمية	١٠-٦
أولاً: التنمية السياسية	٧-٦
ثانياً: التنمية الاقتصادية	٨-٧
ثالثاً: التنمية الاجتماعية	٨
رابعاً: التنمية البشرية	١٠-٩
المطلب الثالث : مفهوم التنمية المستدامة	١٢-١١
المبحث الثاني : واقع وتحديات التنمية المستدامة في الامارات	١٣
المطلب الاول: طبيعة النظام السياسي والتنمية المستدامة في الامارات	١٦-١٣
المطلب الثاني : مؤشرات نجاح التنمية المستدامة في الامارات	٢١-١٧
المطلب الثالث :التحديات التي تواجه التنمية العربية في الوقت الراهن	٢٦-٢٢

٢٧	المبحث الثالث : مستقبل التنمية المستدامة في الامارات العربية
٢٩-٢٧	المطلب الاول : استمرار مؤشرات النمو في التنمية المستدامة
٣٢-٣٠	المطلب الثاني : البقاء على الوضع الحالي للتنمية المستدامة
٣٤-٣٣	المطلب الثالث : تراجع مؤشرات التنمية المستدامة
٣٥	الخاتمة
٣٩-٣٦	المصادر

المقدمة

اكتسبت التنمية المستدامة اهمية كبيرة على الصعيد العالمي ، خصوصا مع انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ ، والتي تختص عنها جدول اعمال القرن الحادي والعشرون والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتأسيس لجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة . وباتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية ومراكز الدراسات ومركز البحث لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الاجيال كافة .

وهناك عدة شروط لتحقيق التنمية المستدامة في اي بلد وهي وجود الديمقراطية وكذلك وجود مبدأ الفصل بين السلطات والحكم الرشيد وكذلك من الشروط وجود منظمات مجتمع مدني ، لانها هي التي تدافع عن الفئات الضعيفة في المجتمع مثل الطفل وامراه وكبار السن او الفئات المهمشة في المجتمع ، وهذا يعني ان وجود هذه الشروط في اي بلد يؤدي او يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

اهمية البحث

تكمن اهمية الموضوع اكثر يجعل الانسان الموضوع الرئيسي لعملية التنمية ومحور التغير السياسي والاقتصادي ، وبالتالي وضع للتنمية هدف صريح يتمثل في مدى تلبية التغير لتطلعات الانسان .

فرضية البحث

ينصق البحث من فرضية مفادها (تعد التنمية احد الركائن الاساسية لوعي شعب الدولة بالديمقراطية وشروعيه ، وشرعية النظم السياسية فضلا ما للتنمية من دور في رقي المجتمع واساس استقراره)

اشكالية البحث

تكم الاشكالية في الاجابة عن تساؤلات مفادها ما التنمية وما هو مفهوم التنمية المستدامة وماهي مؤشرات التنمية المستدامة وماهي انواعها ، وماهي اهم التمديات التي توجه التنمية المستدامة.

منهجية البحث

لقد استخدمت المنهج الوصفي وكذلك المنهج التحليلي والمنهج التاريخي في البحث.

هيكلية البحث

يتضمن البحث ثلاث مباحث وفي كل مبحث تناولت ثلاث مطالب ففي البحث الاول تناولت مفهوم التنمية لغتا واصطلاحا وماهي انواع التنمية المستدامة ،وتناولت في المبحث الثاني طبيعة النظام السياسي في الامارات وماهي اهم مؤشرات التنمية وماهي اهم التمديات التي تواجه التنمية،وحيث تناولت في المبحث الثالث استمرار مؤشرات التنمية وكذلك مدى قدرة الدولة على البقاء على الوضع نفسه.

المبحث الاول :- ماهية البحث وانواعها

المطلب الاول :- مفهوم التنمية لغةً واصطلاحاً

تعد التنمية قضية شغلت الفكر الانساني وتطور مفهومها وابعادها وتأثرت صياغتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية وحدد اطرافها في العشرين سنة الماضية سياسيات خاصة حاولت ان تفرض اجندتها على دول العالم ولم تثبت للعالم نجاحها . ويمكن تعريف التنمية لغةً بأنها :

التنمية لغةً : التنمية من النمو اي ارتفاع الشيء من موضعه الى موضع اخر مثلاً نقول نما اي ازداد وكثر .

التنمية اصطلاحاً : اثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعلمية التطبيقية) وتعمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذه المصطلح بحسب الزاوية التي تتناولها . ولعل اول من استعمل هذه المصطلح هو (بوجين ستيلي) حيث اقترح خطة تنمية العالم لسنة ١٨٨٩ ومن اهم التعاريف لهذه المصطلح هو ان التنمية عبارة عن (عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى ادنى الى حالة ومستوى افضل ، ومن نمط تقليدي الى نمط اخر متقدم كما ونوعاً وتعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الانتاج والخدمات)^١.

^١ تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها الى تيارين رئيسيين :-

احدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية (العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن) اما التيار الاخر :- فتمثل بدول العالم الثالث النامية ، وعرف التنمية على انها (العملية الهادفة الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية - اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من افراد المجتمع ، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة ، ونزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ، ويتوفر للمواطن قدر من فرص المشاركة ، ومن المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله .^١

وكما يمكن تعريفها في معناها الشامل (بناء مشروع حضاري متكامل يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف^٢ .

وكما يلاحظ ان هناك اتجاهاً عاماً على المستوى الدولي للنظر الى التنمية باعتبارها (عملية لتوسيع حريات البشر) اذ ينصب الاهتمام على توسيع "قدرة" الناس ليحيوا

^١ د. عبد العزيز بن عبدالله السنبلي ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٤-٢٠ - ٢٠٠١م ، ص٣

^٢ احمد سامي الدعبوسي ، التنمية والسكان ، الطبعة العربية الاولى ، مكتبة المجتمع العربية للطبع والنشر ، عمان - الاردن ، ٢٠١٠م ، ص١٢

حياة يتمنونها ، او يرغبون في تحقيقها - وبحسب امارتياحن تعد عملية توسيع حريات البشر الغاية الاساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة .^١

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، يهدف اكساب ذلك المجتمع العقول على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراد .

ويمكن القول ان التنمية :- هي العملية التي تستهدف رفع قدرات افراد المجتمع في الاعتماد على انفسهم في توفير متطلبات استمرار حياتهم بشكل الذي يختارونه .^٢

^١ علي عبد القادر ، النمو المعاق والتنمية المستدامة ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية المركز العربية للأبحاث ، العدد ١ ، المجلد الاول ٢٠١٢ ، ص٢٤

^٢ سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٢٥ .

المبحث الثاني :- انواع التنمية

١- التنمية السياسية :-

ان مفهوم التنمية مفهوم شديد الغموض لاكثر من سبب اولا لانه كثيرا مايقع الخلط بينه وبين مفاهيم اخرى تربية منه . وربما راها البعض مرادفة له مثل التمديد السياسي . والانفتاح السياسي والديمقراطية وثانيا لانه يغم مفاهيم فرعية غامضة يدورها . مفاهيم سياسية وايدلوجية واخلاقية وفلسنة غير قابلة للقياس الدقيق والملاحقة العلية مثل العدل والمساوة وغيرها ، والسبب الثالث فيه يتجلى غموض المفهوم اكثر من غيره هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها ، وجزئيتها احيانا وعموميتها وتجديدها في احيان اخرى . وفي هذه الى حوص وقعت تعاريف عدة للمفهوم التنمية السياسية فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والسرابط السياسية في المجتمع العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهكذا ظهرت تعاريف عدة كثيرة فيها القصير وفيها الطويل ويمكن اختصار مضمون التنمية السياسية ((هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية الاقتصادية والاجتماعية)) ...^١

وكما يمكن القول ان التنمية السياسية هي جوهر التنمية وقمتها اذ تستوعب في اطارها طروحات نظريات التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية جميعا .

^١ WWW.UNIV.COM-dic-2008-28-pdf

تطور مفهوم التنمية السياسية علاقتها بالتنمية الاقتصادية

وهكذا يمكن ان تعرف بانها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ، وغايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية وايجاد نظم تعدديه على شاكلة النظم الاوربية تحقيق النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية والمناقشة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية^١

٢- التنمية الاقتصادية : وهي عبارة عن احد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال ممن حالة اقتصادية الى اخرى جديدة يهدف تحسينها مثل الانتقال من الاقتصاد التجاري الى الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا وتعرف التنمية بأنها العملية الهادفة الى تعزيز نمو اقتصاد الدول ، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها اكثر تقدماً او تطوراً مما يؤثر على المجتمع تأثيراً ايجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة .^٢

وهكذا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها (عملية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ، لأنه شرط ضروري لتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع زيادة عدد السكان . وكما يمكن ان تعرف بأنها (قدرة الاقتصاد

^١ زيد عباس محسن العكيلي ، اطروحة دكتوراه التنمية السياسية العربية بين الاصلاح السياسي ودعوة التغير

الخارجي ، جامعة النهرين /كلية القانون والعلوم السياسية ٢٠٠٦، ص٣٨

^٢ www.effectivevmeasure.net.com

القومي على توليد ، واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي بنسبة تتراوح بين ٥% الى ٧% او اكثر^١.

٣- التنمية الاجتماعية

ظهرت ولأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٥٠ وكانت الخطة الخامسة للحكومة المهدية . ولقد لفتت اليها الانظار بأساليبها واهدافها سنة ١٩٥١ ، ومنذ سنة ١٩٥٥ بدأ الاهتمام الاممي بها بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل لاري نيلسون وفادترامسي التنمي الاجتماعية على انها ((دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بناءه ، فهي العملية المصادقة التي تؤدي الى تنمية الوعي بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم.

بالاضافة الى ذلك يجب ان تكون هناك وقعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والامكانيات الموجودة للوصول الى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ...^٢ وكما يمكن ان تعرف على انها عملية تهدف الى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن محددة وقصيرة نسبيا وتستهدف احداث تغييرات نوعية بالاضافة الى التغييرات الكمية وذلك عن طريق الجهود المنظمة^٣

^١ سقني فاكية ، حقوق الانسان والحريات الاساسية ، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان ، جامعة فرحان

عباس - سطيف كلية الحقوق ، ٢٠١٠ ، ص ٣

^٢ www.univ-chlef.dz>com.dic-2008-8.pdf

تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

^٣ www.swmsa.net/articles.phpaction = show8adsl 657

٤ - التنمية البشرية :-

وهي عملية توسيع خيارات السكان ، واهم هذه الخيارات الواسعة هي عيش حياة طويلة وصحية ، والتعليم والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى حياة مجتمع ، فالتنمية تمكن الشعب من الحصول على هذه الخيارات ..^١ وكذلك يوضح برنامج الامم المتحدة الانهائي ان التنمية البشرية والتنمية المستدامة هما قضيتان متلازمتان فالتنمية البشرية تعني :

(افساح المجال امام الانسان ليعيش حياة مديدة ، يتمتع فيها بالصحة ، ويحصل على التعليم ، ويحقق ذاته) اما التنمية المستدامة فأنها تعني (الحرص على افساح المجال ذاته امام اجيال الغد ، فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية مالم تكون مستدامة .

ويتوسع التقرير في توضيح تلازم القضيتين بملاحظة ان التنمية البشرية بتركيزها على تحدد ابعاد التنمية تكمل المنهج التقليدي للأستدامة ، وتعني التنمية البشرية توسيع حريات الانسان وخياراته ، بحيث يتمكن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته . والناس الذين لم يولدوا بعد لا يمكنهم اتخاذ القرار عن انفسهم في المستقبل . ووفقاً لمفهوم التنمية البشرية لا يقل الانصاف بين الاجيال اهمية عن الانصاف بين افراد الجيل الواحد ، ويعني تلازم المفهومين امكانية الاستمرار بأستخدام مؤشر التنمية البشرية لقياس الانجاز التنموي المستدام ..^٢

^١ مارتن غرينتين - تيري اوكلاهان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٦

^٢ علي عبد القادر ، النمو المعاق والتنمية المستدامة ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للأبحاث ، العدد ١ ، المجلد الاول ٢٠١٢ ، ص ٢٧

وهناك ثلاث مؤشرات للتنمية البشرية ومن خلالها يبرز دور الدولة في التنمية البشرية :-^١

١- حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

٢- الانفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

٣- الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك كنسبة مئوية من مجموعة الانفاق الحكومي .

وهناك جدول بين ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فهو على النحو التالي :

بلدان ذات تنمية بشرية عالية

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
الكويت	٣٣	٠,٨٩١
قطر	٣٥	٠,٨٧٥
الامارات	٣٩	٠,٨٦٧
البحرين	٤١	٠,٨٦٦
ليبيا	٥٦	٠,٨١٨
عمان	٥٨	٠,٨١٤
السعودية	٦١	٠,٨١٢

^١ أ.د محمد مراد ، التنمية البشرية المستدامة (حال البلدان العربية) ندوة بتاريخ ١١/٦/٢٠١١ .

المطلب الثالث :- مفهوم التنمية المستدامة

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الانظمة البيئية .

(Ecosystems) وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الاحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عاليا .

وانتشر ايضا في الادبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها التي أدت الى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الانتاجية ، وخاصة في القطاع الصناعي وكذلك الى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول ، بل الى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الاحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين ، وهكذا يبدو ان التنمية المستدامة هي التي تصبح اليوم الجزء الاكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الاجندات التزامات سياسية مختلفة جدا اتجاه الاستدامة^١ ويمكن ان تعرف على أنها " توفير احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار باحتياجات المستقبل " ، كما تعرف حسب لجنة الامم المتحدة للبيئة

^١ د. عيدا بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٧ ، ص٦

والتنمية "لجنة بروننتلاند" هي (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها) .

ولقد عرفت ((وليم رولكزهاوس)) مدير حماية البيئة الامريكية التنمية المستدامة ((هي تلك التنمية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليست متناقضة)) وبالتالي يمكن القول ان التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الاتي للمتطلبات البيئة الاقتصادية ..^١

ويرى الباحث ان الانسان هو الثروة الاقتصادية لكل مجتمع من المجتمعات واساس تقدمه الاقتصادي والاجتماعي لانه محور كل نشاط اقتصادي وهكذا فبدون الانسان لايمكن ان تتحقق التنمية فهو العنصر الاساسي والتعريف الاكثر قولاً من وجه نظري ان التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الاجيال القادمة على الوفاء بأحتياجاتها .

^١ د.سهير ابراهيم حاجم المهيني ، الاليات القانونية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، من ص ١٠٩ - ص ١١٩

المبحث الثاني : واقع وتعديات التنمية المستدامة في الامارات

المطلب الاول : طبيعة النظام السياسي والتنمية المستدامة في الامارات

الامارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة اسيا تطل على الشاطيء الجنوب الخليج العربي لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان .

حيث قامت دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ كأتحاد بين سبع امارات كانت تعرف في الماضي بأسم الامارات المتصالحة تختلف الدولة الاتحادية عن الدولة الموحدة ، وهذا الاختلاف يصيب جميع النشاطات ومن ضمنها السياسية الخارجية ، ونظراً لتلك التركيبة فقد اصبح هناك حكومة مركزية وحكومات اخرى محلية في الامارات الاعضاء تحتفظ بنوع من الكيان الذاتي في سيدانها على اقليمها ومواردها الطبيعية . ومع ذلك اكد الدستور مبدأ علو دولة الاتحاد . حين قرر ان الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة (المادة الاولى) وعاصمتها واحدة (المادة ٩ الفقرة الاولى) ولها علم وشعار ونشيد وطني واحد (المادة ٥) وشعبها واحد (المادة ٦ فقرة ثانية) ويتمتع مواطنوها بجنسية واحدة (المادة ٨ فقرة اولى) ، كما نصت المادة الثانية من هذه الدستور على ((يمارس الاتحاد في

الشؤون الموكلة اليه بمقتضى احكام هذه الدستور السيادة على جميع الاراضي والمياه الاقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للأمارات الاعضاء ..^١

وتأتي دولة الامارات في المرتبة ٧ في العالم من حيث احتياطاتها النفطية ودولة الامارات العربية المتحدة تملك واحدة من اكثر الاقتصاديات نمواً في غرب اسيا ، ان اقتصاد الامارات يحتل المرتبة ٢٢ على مستوى العالم في اسعار الصرف في السوق ، وهي ثاني اكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبياً في مؤشرات التنمية البشرية للقارة الاسيوية وتحتل المرتبة ٤٠ عالمياً .

دولة الامارات العربية المتحدة تصنف على انها ذات الدخل المرتفع والتطور الاقتصادي النامي من خلال صندوق النقد الدولي . نظام الحكومة في دولة الامارات العربية المتحدة هو نظام اتحادي دستوري ، دولة الامارات عضو مؤسس في مجلس التعاون لدولة الخليج العربية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة اوبك ومنظمة التجارة العالمية .

كما تتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بدستور اتحادي تم التوقيع عليه في ٢ ديسمبر ١٩٧١ من قبل ست امارات عدا اماره راس الخيمة والتي انضمت اليه في ١٠ فبراير ١٩٧٢ . كان الدستور في ذلك الوقت مؤقتاً . حتى اعتمد نهائياً مع اضافة بعض التعديلات عام ١٩٩٦ بحسب ممارسة نظام الحكم في الدولة فإنه اشبه بنظام ملكي اتحادي متعدد بحيث ينتخب رئيس الدولة ونائبه من حكام

^١ د. نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠-٩١

الامارات السبعة اعضاء المجلس الاعلى الاتحاد فقط ويكون اختصاص الامارة هو
الاصل واختصاص الاتحاد هو الاستثناء...^١

ونتيجة للطبيعة الجغرافية للامارات يعيش السكان في الغالب انماط من الحياة تعتمد
على مكان اقامتهم على الساحل او المناطق الداخلية ، ويمكن تقسيم الى مجموعات
تشمل :-

١- البدو :- وهم سكان الصحاري والوحدات خاصة منطقة ليوا ، وواحة البريمي
وغيرها . تعتمد حياتهم على الرعي والتنقل من مكان الى اخر . ونتيجة للتطورات
التي شهدتها دولة الامارات ، وخاصة بعد قيام الاتحاد انتقلوا الى حياة اكثر استقرار
واقرب الى حياة الحضر حيث بلغت نسبة التحضر في الدولة (٨٣%) لعام ١٩٩٦
ويعادل نمو (٢.٧%) للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٠

٢- الحضر :- هم سكان الساحل وهم تقليديا بحارة ، معظم الحرف التي مارسوها
في السابق كانت حرفا بحرية كالغوص بحثا عن اللؤلؤ وتجارته وغيرها من
الاعمال.

٣- الطبقة الزراعية :- وهم بعض سكان اماره رأس الخيمة ، ومكان الشميلية حيث
يمتلكون مزارع تعتمد على مياه الابار والاملاح وتنمو فيها مختلف الاشجار ... الخ

٤- سكان الجبال :- واشهرهم قبائل الشحوح التي تغطي منطقة رؤوس الجبال في
راس الخيمة ورأس مسندم في عمان .

^١ <http://w.w.w.ar.mikipedia.org/wiki.com>

٥- سكان الجزر العربية :- تضم الامارات العربية اكثر من ٢٠٠ جزيرة يسكنها عدد كبير من سكان الامارات يمارسون مهن البحر بمختلف انواعها وقد انتشرت فيها الزراعة الان .

٦- المجتمع العربي المتنقل بين الساحلين والايراني والعربي في الخليج وهم من العرب الذين تركوا الامارات من خلال فترة معينة من التاريخ ولاسباب مختلفة وقد عاد معظم الان الى وطنهم الاصلي الامارات ..^١

^١ د.نايف علي عبيد ، مصدر سبق ذكره ص ٧١ - ص ٧٢

المطلب الثاني :- مؤشرات نجاح التنمية المستدامة في الامارات

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية ، وهذا ماينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة ، وهي تقييم بصورة رئيسية وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول اخرى ، وتساهم في اعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم او التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية السدامة ...^١

ويمكن تلخيص اهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الاتي

١- المساواه الاجتماعية :- وتقاس من خلال مؤشرين رئيسيين هما الفقر :- ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل والمساواه في النوع الاجتماعي :- ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل اجر المرأة مقارنة بمعدل اجر الرجل .

٢- الصحة العامة :- وتقاس من خلال اربع مؤشرات رئيسية هي :-

أ- حالة التغذية :- وتقاس بالحالات الصحية للاطفال .

ب- الوفاء :- وتقاس بمعدل وفيات الاطفال تحت سن خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة .

^١ د.نوزاد عبدالرحمن الهيتي و د.حسن ابراهيم المهدي ، التنمية المستدامة في دلة قطر الانجازات والتحديات ، قطر ، الناشر: اللجنة الدائمة للسكان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ م ، ص٢٢

ج- الاصحاح :- ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه .

د- الرعاية الصحية :- وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول الى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الامراض المعدية لدى الاطفال ونسبة استخدام موانع الحمل .

٣- التعليم :- ويقاس من خلال مؤشرين هما :

أ- مستوى التعليم :- ويقاس بنسبة الاطفال الذين يصلون الى الصف الخامس من التعليم الابتدائي .

ب- محو الامية :- ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع .

٤- السكن :- وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نسبة مساحات السقوف في الابنية لكل شخص . ومع هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المترکز فإنه لم يتم تطوير مؤشر اخر افضل منه بعد.

٥- الامن :- ويتم قياس الامن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل ١٠٠ الف شخص من سكان الدولة .

٦- السكان :- ويقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني فهي المؤشر الرئيس الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني ..^١

كما ان من اهم المؤشرات الاقتصادية تكمن في القضايا البنية الاقتصادية وانماط الانتاج والاستهلاك في الدول ومنها :

^١ د.مأمون احمد النور ، التنمية المستدامة ، مجلة الامن والحياة ، العدد (٣٦١) ، جماد الاخرة ١٤٣٣ هـ ،

١- البنية الاقتصادية :- حيث تقيم اداء الدول الاقتصادي من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ، والميزان التجاري للدول ، ونسبه المدينوية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدولة الفقيرة ، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية .

٢- انماط الاستهلاك والانتاج :- حيث تحولت معظم الدول الى الانماط الاستهلاكية وانماط الانتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى ، وتقاس مؤشرات الانتاج والاستهلاك بمؤشرات " مدى كثافة استخدام الموارد في الانتاج ، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة ، وكميات النفايات وتدويرها ، ومدى توافر المواصلات " ..^١

بعد ان بينا اهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل للتنمية المستدامة الان نتطرق الى مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة حيث بدأت تجربة دولة الامارات في مجال التنمية المستدامة والاعتماد على الاقتصاد الاخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي وضعها الالباء المؤسسون ، والتي تأخذ في الاعتبار الاثار لاي مشروع ، الامر الذي وضع الدولة على خارطة التنمية المستدامة ، الممارسات جعلت من الامارات نموذجا يمتدّى به ليس في المنطقة فحسب بل على مستوى العالم .

^١ د. سهير ابراهيم حاتم الهيبي ، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، ص ١٥٣ - ١٥٤

ثم تطورت هذه التجربة لتستند على رؤية الامارات ٢٠٢١ والتي جاءت انطلاقاً من رؤية الشيخ خليفة بن زايد النيهان رئيس الدولة التي تركزت على اهمية تطور الاقتصاد الوطني على نموذج تعتمد فيه على المعرفة والابتكار وذلك لتوفير فرص عمل مميزة لاهناء الدولة وترتكز ستراتيجية دولة الامارات على سبع اولويات تماشيا مع رؤية الامارات ٢٠٢١ لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها بهدف تحقيق التنمية المستدامة للوصول بالامارات الى مصاف الدول العالمية ، وتشمل هذه الاولويات على ((اقتصاد معرفي تنافسي ، بيئة مستدامة ، بيئة تنمية متكاملة ، نظام رعاية صحية بعايير عالية ، مجتمع امن وقضاء عادل ، مكانة عالمية متميزة ، نظام تعليمي رفيع المستوى ومجتمع متلاحم مافظ على هويته))

ويشير تحليل المؤشرات المؤسسة المستدامة في دول الامارات الى تقدم كبير ، ولا سيما بعد اطلاق ستراتيجية حكومة الامارات عام ٢٠٠٧ والتي تضمنت ست قطاعات رئيسية وهي ((التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والعدل والسلامة والتطوير الحكومي والبيئية التحتية وقطاع تطوير المناطق النائية بالاضافى الى انشاء العديد من اللجان الوطنية المعنية بمتابعة قضايا التنمية المستدامة في الدولة..^١

كما افاد تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٤ الذي اطلقه برنامج الامم المتحدة الانمائي في طوكيو عن تقدم دولة الامارات العربية المتحدة في مؤشر التنمية البشرية . وعرضت النشرة التي يصدرها مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في افتتاحيتها اليوم فتحت عنوان ((تقدم الامارات في مؤشر التنمية

^١ رضوى رضوان ، تقديم مضطرد في مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات ، مركز المستقبل للابحاث

والدراسات ، ٢٠ فبراير ٢٠١٤

البشرية)) انه وفقا لتقرير ، فإن الامارات احرزت تقدما ملحوظا في قطاعات الصحة والتعليم واجمالي الدخل القومي ، كما ارتفع متوسط عمر المواطن من ٧٦.٧ الى ٧٦.٨ سنة بالمقارنة مع تقرير العام الماضي . بينما بلغ متوسط سنوات الدراسة للمواطن الان ١٣.٣ سنة بالمقارنة مع ١٢ عاما . وارتفع مؤشر التنمية البشرية بوجه عام في الامارات درجتين تحتل في المرتبة ٤٠ بين ١٨٧ بلدا ما يجعلها على وضعها المتقدم بين فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية جدا .

وبين ان الامارات تضع نصب اعينها تنمية الموارد البشري بأعتباره الثروة الحقيقية التي تركز عليها كل جوانب التنمية فهذا الهدف هو جوهر فلسفة مرحلة التمكن التي اطلقها رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد النيهان .

وذكر ان هذا ما انعكس بوضوح في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤ والتي خصصت مانسبته ٥١ في المائة منها القطاع التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية . وشارة الى ان الامارات تقدم نموذجا ناجحا في مجال التنمية البشرية بابعادها الختلفة ولذا فمن الطبيعي ان تحتل موقعا متقدما على المستوى العالمي في معايير التنمية البشرية للعام ٢٠١٤ .

واكد ان هذا كله يدل على نجاح الامارات في تحقيق اعلى معايير التنمية البشرية ومايرتبط بها من مظاهر التقدم والرفاهية لاعلى المستويين العربي او الاقليمي فحسب وانما على المستوى العالمي ايضا ...^١

^١ W.w.w.alhayat.com/story/3922098#sthash.

مؤشرات انجاح التنمية في الامارات .

المطلب الثالث :- التحديات التي تواجه التنمية العربية في الوقت الراهن

نبهت جميع مؤتمرات قمة الارض الى محدودية وتدرية الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم وان الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف وبالتالي الى عدم القدرة على الوفاء باحتياجاتها للأجيال القادمة ومن هذا المنطلق اكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة اخلاقية تربط بين الانسان والبيئة وازضافة الى ذلك قد نبهت الى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية بما في ذلك اجتثاث الفقر ورغم الجهود العالية والمحاولات الجادة لتحقيق التنمية المستدامة الا انه لا تزال قاصرة الى حد كبير وذلك لعدة اسباب :-

١- الزيادة المطردة في عدد السكان :- اذ تشير الاحصائيات الى مايزيد من ستة مليارات شخص يسكنون هذه الارض كما يتوقع ان يبلغ عدد سكان العالم تسعة مليارات وهذا سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

٢- انتشار الفقر الموقع في العالم اذ تشير احصائيات الى ان خمس سكان العالم مضطرون للعيش على اقل من دولار واحد في اليوم .

٣- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناج عن غياب السلام والامن .

٤- مشكلة الفقر فب بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الامية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للمواد الطبيعية .

٥- استمرار الهجرة من الارياف الى مناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية.

٦- تعرض مناطق العالم بصفة عامة لضروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات التبخر مما ادى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر .

٧- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة مع الدول المتقدمة مع الضروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في بعض دول العالم النامي ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل منها ...^١

كما ان التنمية في الوطن العربي اقل مايقال عنها انها تنمية بطيئة او متعثرة احيانا ولا تتماشى مع امكانيات الوطن العربي المادية والبشرية اذماقيست على اساس مؤشر التنمية البشرية رغم التحسينات الاخيرة التي عرفتتها بعض البلدان العربية ولقد بلغ النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الاخيرة نسبة ٣.٥ بالمئة في المتوسط وهي اقل من نسبة المعدل المتوسط لكافة الدول النامية في الفترة نفسها ((حوالي ٥ بالمئة)) كما ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اقل من المتوسط العام للدول النامية وهكذا يمكن القول ان ضعف ادارة الحكم ساهم في ضعف النمو والتنمية ..^٢ ومن بين اهم التحديات التي تواجه التنمية العربية بشكل عام في انتشار الفساد العامي الاداري في الوطن العربي حيث ينتشر الفساد العالمي والاداري الرتبط بأنظمة الحكم العربية على نطاق واسع لطابع هذه الانظمة الشمولي الاستبدادي ولغياب الشفافية وبعدها عن المراقبة والمساءلة في

^١ د. عبدالرحمن محمد الحسن ، التنمية المستدامة ،متطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسلية ٢٠١١/١١/١٦

^٢ زايري بلقاسم تحسين ادارة الحكم ومحاربا الفساد شرطا للتنمية المستدامة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٥٨ ، ٢٠٠٨ ، ص٦٣

تفسيرها للشأن العام في جل بلدانها وذلك ماضهه تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٤ حيث قدر ان حوالي ١٧ بالمئة من التاريخ القومي العربي الاجمالي يتم صدرها سنويا بسبب الفساد العالمي والاداري المرتبطة بطبيعة انظمة الحكم كما اظهر التقرير نفسه ان بعض الاقطار العربية توجد من بين مجموعة الدول الاكثر فسادا في العالم وعلى راسها العراق والسودان واليمن .

بينما اشار تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ الى ان من شملهم المسح في خمس بلدان عربية اعتبروا ان الفساد انتشر في هذه البلدان بنسبة ٩٠% وذلك لايغني عدم وجود فساد مالي واداري في هذه البلدان الاخرى بل قد يكون اكثر من غيرها التي شملها المسح .

ويعتبر تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ان المعايير الدولية للفساد لاتستوعب خصوصية الحالة العربية موضحا ذلك بالقول " ان البنية السياسية - القانونية لبعض الدول العربية تجعل من الصعب التميز بين الفساد كما هو متعارف عليه (بمعنى استغلال المنصب العام للمتعة الخاصة) والخلل الكامن في النظام فعلى سبيل المثال : نجد ان القانون والعرف في بعض الدول يجعل الرض والثروات الطبيعية ملكا للحاكم ولا يميز بين الصفة الخاصة والعامة للحاكم على هذا المستوى بينما تصبح الملكية الخاصة للمواطن العادي منحة من الحاكم وفي مثل هذا الوضع يصعب الحديث الفساد على مستوى الحكم لان الحاكم مهما فعل يكون قد تصرف في مايملك .

وهذه الوضعية تسمح للعائلات والمقربين من انظمة الحكم العربية استغلال مناهجهم للاثراء غير المشروع في حين يضل "تطبيق القانون " سلاحا مشهرا عليهم لضمان ولائهم المطلق ..^١

وهناك مجموعة من الاسباب المتشابكة وهي الاسباب الناجمة عن التفاعلات الداخلية والخارجية والتي تؤدي الى ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي وتشمل :

- ١- التنمية التي لاتستهدف تنمية بل استغلال لب قدرات العربية المحلية .
- ٢- العصبية العشائرية والحلية التي تجد من الانفتاح على الوطن العربي خاصة في مجال المعرفة وتكيل كل المحاولات التعاون بين اقطار الوطن العربي في مشاريع التنمية المستدامة .
- ٣- التقليد غير المتغير في شؤون حماية البيئة .
- ٤- العملية في التنمية التعميرية تحت ضغوط التقليد مما يؤدي الى التفريط في الثروات الطبيعية ومنها التربة والارض الخصبة .
- ٥- صعوبة تبادل المعرفة على النطاق والحلي والخارجي .
- ٦- الخطأ في تصور التنمية على انها الانعاش المالي المؤقت والخضوع لاغراءات الربح السريع والسعي للحصول على توكيلات الشركات الاجنبية ...^٢

^١ ديدى ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، دراسات الوحدة العربية بيروت ، العدد ٣٥٦ ، ٢٠٠٨ ص ٣٢-٣٣

^٢ مجموعة باحثين التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، نمو مجتمع المعرفة ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الاصدار الحادي عشر ، ١٤٢٧هـ ص ٩٠

يرى الباحث ان مجابهة تحديات التنمية المستدامة يحتم على حكومات تلك الدول اتخاذ عدد من التدابير من شأنها تدعيم استراتيجيات المتكاملة للتنمية المستدامة التي من الممكن او من المتوقع تساهم في تحقيق التنمية في محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة .

والعمل على تشجيع التنمية المتوازنة بين الريف والحضر والعمل على زيادة نسبة تغطية الصرف الصحي في المجتمعات .

المبحث الثالث :- مستقبل التنمية المستدامة في الامارات العربية .

المطلب الاول :- استمرار مؤشرات النمو في التنمية المستدامة .

تعمل حكومة دولة الامارات على ضمان استمرار التنمية المستدامة وتسعى الى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذ تسعى الاجندة الوطنية لرؤية الامارات ٢٠٢١ لتحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء والمحافظة على الموارد المائية وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء .

حيث يشكل الاقتصاد الاخضر ادائه هامة لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المختلفة حيث يهدف الاقتصاد الاخضر الى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من والبيئة والتنمية المستدامة من جهة اخرى وذلك بأعتماد سياسات اقتصادية فعالة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المتاحة التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها كوارث طبيعية مختلفة السعي للحد من اثار الفقر الاخذة بالزيادة في الكثير من البلدان وذلك من خلال توفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الانسان وحفه في العيش الكريم بأمان وسلام بعيدا عن ويلات المجاعة والامراض الاوبئة الفتاكة واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لاتلصق اضرار بالبيئة وصحة الانسان .

مازال الاقتصاد الاخضر مثار جدل بين الدول الاننا سنكتفي هنا بمفهومه كما عرفته منظمة المم المتحدة بأنه الاقتصاد الذي يهدف الى تحسين الانسان وتحقيق العدالة

الاجتماعية والحد من المخاطر البيئية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الاجيال القادمة .

وحيث يتبنى الاقتصاد الاخضر الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة وخلق فرص عمل الخضراء والانتاج الاخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية ومنع التلوث البيئي والتقليل من مسببات الاحتباس الحراري ولحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي ...^١

حيث يقول خبراء التنمية البشرية في الامارات العربية المتحدة ان السلطات خلال السنوات الماضية ضمنت ملايين الدولارات من اجل تدريب الموظفين في القطاع العام واخذت العديد منهم الى الدول الاجنبية للتأهيل باهم وابرز الجامعات ومعاهد التدريب وذلك في خطوة لرفع مستوى التنمية البشرية للموظفين وبحسب الخبراء فإن ارتفاع قيمة التأهل الوظيفي يساعد في زيادة نسب نمو الشركات ويرفع من مكانتها في مؤشر التنافسية ومن جهة اخرى اظهر تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة ان الامارات العربية المتحدة عملت من الاعوام ١٩٨٠ حتى ٢٠١٤ الى رفع مستواها في مؤشر التنمية من 0.640 الى 0.827 من قدرها 29.2% مؤكدا ان الامارات تحرز تقدما ثابتا وراسخا في جميع جوانب التنمية خاصة وان رؤية الامارات ٢٠٢١ وضعت اولويات صحية لاستمرار هذه التطور في الدولة واطهر التقرير ان الامارات تضع نصب اعينها تنمية الموارد البشري باعباره الثروة الحقيقية التي تتركز عليها كل جوانب التنمية وقد تجلى ذلك من خلال الاموال التي خصصتها موازنة الامارات في العام ٢٠١٤ حيث خصصت مانسبته ٥١% من

^١ www.iraqi-datepatms.net.com

أ.د. داخل حسن جريو ، الاقتصاد الاخضر اداة هامة للتنمية المستدامة

الموازنة الاجمالية لقطاع التنمية الاقتصادية الاجتماعية وفي موازنة ٢٠١٥ خصصت الامارات ما يقارب ٣٥ % من انفاقها الحكومي على قطاع التنمية الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والاسكان وتنمية المجتمع...^١

وكما ان من اهم مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات هي زيادة دور المرأة الاماراتية في المشاركة السياسية حيث ان مشاركة المرأة الاماراتية لا تقتصر على تبوؤ النساء لمناصب سياسية فقط بل في تنظيم انفسهم بهدف التأثير في عملية اتخاذ القرار وضع السياسات وكذلك من خلال وجودهن كقوة بناء في كافة المجالات الحياة الاقتصادية والمهنية والتعليمية وغيرها وكذلك لارتباط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الاماراتية بمفاهيم اخرى كالوعي السياسي والتضامن والمساواة والتمكن تميز اوضاع المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة في تطور مستمر وان تفاوت ذلك من امانة لآخرى كما اثبتت الدراسة مدى قدرة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي بدافع عن قضاياها وحقوقها فكلما ازدادت هذه القدرة كلما ارتاح لها ذلك فرصة احداث التغير من اجل حصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذا الحقوق...^٢

^١ money and people <https://www.alaraby.co.uk/supplement>

بلقيس عبد الرضا التنمية المستدامة في الامارات

^٢ ١.صالحة سهيل العامري، دور المرأة الاماراتية في المشاركة السياسية، كلية الادب والعلوم/قسم العلوم السياسية

/ جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص ١١

المطلب الثاني: البقاء على الوضع الحالي للتنمية المستدامة

هناك بعض الاستراتيجيات التنموية المستدامة التي يجب النظر لها في بدء اي عملية تنموية حتى يكون لها فيها مردودا جيدا من النتائج ونذكر بايجاز هذه الاستراتيجيات:

١. الحاجة الى التغير في النكر الانمائي وحيث ان العالم اصبح كالقريّة الصغيرة بفعل ثورة الاتصالات والتقنية الحديثة، مع زيادة وعي الانسان اللامتناهي بالبيئة وكل ما يحيط بها.

٢. ان التنمية المستدامة ليست وصفا جاهزة من استراتيجيات التنمية ونماذجها التي تبثها دول العالم المختلفة، بحيث يستطيع جميع المختصين في التنمية تطبيقها والحصول على النتائج المطلوبة او المتوقعة، لا بل ان الواقع الحقيقي للمنطقة المطبق عليها استراتيجيات التنمية المستدامة هو الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني، والذي يحدد مستوى النجاح ويحتاج الى خطة عامة تبدأ من المحيط الداخلي وتنتهي بالمحيط الخارجي.

٣. توعية الجميع باهمية التنمية المستدامة في شتى المجالات الحياة المختلفة، والازهار والتعريف بمقومات الاساسية. منها الاحساس بالجمال والولاء للمجتمع ومبادئ الاخلاق وغيرها. والتي تعطي دافع كبير للانخراط في هذه المفهوم الذي يعطي لايجاد الحقيقة للجوانب السلبية والايجابية الموجودة.

٤- وضوح ومعرفة عناصر التنمية المستدامة معرفة تامة ، ليعطي استراتيجية تكون من خلال استقرار السكان من الناحية العددية ، وتطبيق افضل الاشكال التقنية الحديثة مع الترشيح المناسب في توجيه التكنولوجيا.

٥- ان اعتبار قياس التنمية المستدامة عملية بطيئة ومعقدة للحصول على النتائج فلا مفر من متابعة تقدم الاستدامة من خلال مؤشرات سهلة وواضحة يمكن تطبيقها على الابعاد الحقيقية بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً ..^١

حيث تمكنت الامارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الماضية من تحقيق معدلات عالية في التنمية البشرية ،عبر زيادة الاستثمار في تدريب الكوادر العمالية وتطوير مهارتهم ، وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ، فإن الامارات العربية المتحدة احرزت تقدماً ملحوظاً على جميع المستويات ليتقدم مؤشر التنمية البشرية فيها الى ٨٢٧،٠ بالمقارنة مع قيمة مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ والذي بلغ ٨٢٥،٠ ووضعها في المرتبة ال ٤٠ بين ١٨٧ بلداً حول العالم .

ومن خلال قراءة بنود الاتفاق في موازنة ٢٠١٥ ، يتبين نحو ٢٤ مليار درهم لمشاريع التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية ، ٢٠ مليار درهم للشؤون الحكومية ، اضافة الى تخصيص نحو مليار و ٨٠٠ مليون درهم لقطاع البنية التحتية والاقتصادية ، الامر الذي يشير الى اهمية تحقيق تنمية مستدامة لكافة القطاعات وكما اكد التقرير ان الخطوات التي تقوم بها الامارات تدل على نجاحها في تحقيق

^١ نايف بن نائل بن عبد الرحمن ابو علي ، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العمارة الاسلامية ، كلية الهندسة والعمارة الاسلامية ، جامعة ام القرى

اعلى معايير التنمية البشرية وما يرتبط بها من مظاهر التقدم والرفاهية لأعلى المستويين العربي والاقليمي فحسب وانما على المستوى العالمي ايضاً .

كما عمدت السلطات في الامارات الى تأسيس هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية "تنمية " في العام ١٩٩٩ ، وبحسب قانون إنشائها تتولى الهيئة بالتنسيق مع السلطات المحلية المعنية ، التوظيف الكامل للموارد البشرية الوطنية ، وتخفيض نسبة العمالة الاجنبية ضمن قوة العمل الوطنية المؤهلة والامر لتلبية احتياجات سوق العمل ، وتنمية وتطوير القدرات والامكانيات العملية للقوى العادلة الوطنية ..^١

^١ <https://www.alaraby.co.uk/supplement money and people>

بلقيس عبدالرضا ، التنمية المستدامة في الامارات

المطلب الثالث :- تراجع مؤشرات التنمية المستدامة

ان من بين اهم الاسباب التي ادت الى تراجع مؤشرات التنمية المستدامة ان مبادرات الاصلاح العربية غلب عليها العزلة الاجتماعية ، فقد كانت نخبوية تقع على عاتق قيادات سياسية وفكرية ولم تتحول الى قيم اجتماعية تؤمن بها الجماهير او مصالح للمجتمعات والطبقات تتمسك بها وتدافع عنها ، وهكذا ضعفت قيم الحرية والعدالة والكرامة كمحرك وحافز للتجمع والمعارضة والتأييد ، وفي المقابل صعدت بقوة وتأثير نافذ القيم الدينية و "القرابية" وهي قيم لا تصلح للتجمع السياسي ، بل انها تلحق ضرراً بالغاً بالدولة والمجتمع المعاصر .

وكذلك غلب على المؤسسات الاقتصادية والتنموية والتعليمية الانحياز في اتجاهاتها ، ولم تكن مستمدة من العدالة الاجتماعية والاقتصادية فالمستفيدون منها ظلوا في الغالب اقلية من المواطنين ، وتحولت الموارد لتمكن النخب المنتقدة وتضعف الغالبية من الناس وتقلل فرحهم في التقدم والقدرة على الاستفادة من المؤسسات والانفاق العام .

ولم تنعكس التقنيات المستوردة بكفاءة وعدالة في تحسين الحياة والانتاج ، فعلى رغم الوفرة الهائلة في الاجهزة والتكنولوجيات المستوردة التي غمرت الاسواق وتوسيع استخدامها ، وربما يكون أسوأ ما الحقه التحديث بعمليات الاصلاح والتنمية إضعاف المجتمعات وغياب التنظيم الاجتماعي المفضي الى مدن مستقلة قادرة على المشاركة مع السلطات والاسواق في السياسات والتشريعات والاتجاهات الاقتصادية وتبادل التأثير معها ..^١

^١ <https://www.alghad.com/m/articles/>

ابراهيم غرايبة : التقدم والتراجع في مؤشرات التنمية حول العالم .

كما ان انتشار الفساد في السنوات الاخيرة واتساع مجالاته واشكاله ظاهرة عالمية فهو موجود في كل الدول وان اختلفت نسبه ، وموجود في كل الثقافات والديانات وبصور متعددة ، واصبح ظاهرة تهدد الاقتصاد القومي سواء على مستوى الدول المتقدمة او الدول النامية ، لذلك فأن ظاهرة الفساد تشكل عائقاً امام تحقيق التنمية المستدامة ..^١

^١ www.raqueconomists.net/sites/2016/04 ا.م.د. عدنان فرحان الجوارين : النسبة المستدامة في

العراق :الواقع والتحديات

الخاتمة

من اجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في العالم يجب الاخذ بالاعتبار :

- ١- الاخذ بالأعتبار اهمية التخطيط الاقتصادي .
- ٢- يجب اعادة النظر في التوجه العالمي نحو سياسات فرض التشريعات التي تؤكد على النوع الاجتماعي .
- ٣- لتحقيق تنمية بشرية شاملة ومستدامة يجب العناية بعوامل النجاح في التجارب الدولية وفيها محاربة الفقر ونشر التعليم وخاصة التعليم العالي الذي يؤدي الى رفع كفاءة الافراد مع العناية بالأرث الحضاري.
- ٤- ضرورة تهيئة كل فرد في المجتمع للدور الطبيعي له .
- ٥- اهمية ادارة الموارد البشرية من دون الخروج عن نسقها الثقافي .

الاستنتاجات :

- ١- ان للتنمية انواع متعددة ومنها سياسة واجتماعية واقتصادية وبشرية والتنمية المستدامة تعني (تعني توفير احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار باحتياجات الاجيال القادمة) وهذه يعني ان الاستدامة تعني استثمار الثروات والطاقات دون الاضرار بأحتياجات الاجيال اللاحقة.
- ٢- وتكشف مؤشرات التنمية عن مدى وجود حالة التنمية في الدولة ويمكن الكشف عنها من خلال المستوى الصحي وارتفاع نسبة التعليم ، فأن محو الامية ومكافحة الامراض ومنع انتشارها وارتفاع دخل الفرد دليل ومؤشر على امكانية تحقيق تنمية مستدامة .

ترتيب المصادر

القرآن الكريم : سورة البقرة / اية ٢٣

- " الكتب "

- ١- احمد سامي الدعبوسي ، التنمية والسكان ، الطبعة العربية الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للطبع والنشر ، عمان - الاردن ، ٢٠١٠م، ص١٢.
- ٢- عبد العزيز بن عبدالله السنبل ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٤-٢-٢٠٠١م ، ص ٣ .
- ٣- د. سهير ابراهيم حاجم الهيتي ، الاليات القانونية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، ص١٠٩-١١٩ .
- ٤- سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٢٥ .
- ٥- مارتن غرينشين - شيري اوكالاهان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٦ .
- ٦- نايف بن نائل بن عبد الرحمن ابو علي ، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العمارة الاسلامية ، كلية الهندسة والعمارة الاسلامية / جامعة ام القرى ، ١٤٣٢هـ ، ص٥٢-٥٤ .

٧- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و د. حسن ابراهيم المهدي ، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات ، قطر ، الناشر : اللجنة الدائمة للسكان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٢ .

٨- د. نايف علي عبيد ، السياسية الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠-٩١ .

" المجالات "

٩- علي عبد القادر ، النمو المعاق والتنمية المستدامة ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية الانسانية ، المركز العربي للأبحاث ، العدد الاولى ، المجلد الاول ، ٢٠١٢م ، ص ٢٧ .

١٠- ديدوي ولد السالك ، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٠٦ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢-٣٣ .

١١- زايري بلقاسم ، تحسين ادارة الحكم ومحاربة الفساد شرطاً للتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٠٨ ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٤ .

١٢- مأمون احمد النور ، التنمية المستدامة ، مجلو الامن والحياة ، العدد ٣٦١ ، جماد الاخرة ، ١٤٣٣هـ ، ص ٦١ .

الرسائل والاطاريح :

١٣- زيد عباس محسن العكلي ، اطروحة دكتوراه التنمية السياسية العربية بين الاصلاح السياسي ودعوة التغيير الخارجي ، جامعة النهريين / كلية القانون والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٨ .

١٤- سقني فاكه ، حقوق الانسان والحريات الاساسية ، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان ، جامعة فرحان عباس - سطيف / كلية الحقوق ، ٢٠١٠ م ، ص ٣ .

١٥- صالحة سهيل العامري ، دور المرأة الاماراتية في المشاركة السياسية ، كلية الاداب والعلوم / قسم العلوم السياسية / جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣ ، ص ١١ .

١٦- عبدا بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٧ ، ص ٦

١٧- عبد الرحمن محمد المحسن ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسلية ، ١٥-١٦ / ١١ / ٢٠١١ .

١٨- مجموعة باحثين ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، نمو مجتمع المعرفة ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الاصدار الحادي عشر ، ١٤٢٧ ، ص ٩٠ .

١٩- أ.د محمد مراد ، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية) ندوة بتاريخ ٢٠١١/٦/١١ .

٢٠- رضوى رضوان ، تقدم مضطرد في مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات ،
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، ٢٠ فبراير ٢٠١٤ .

المواقع الالكترونية :

٢١- www.univ-chlf.dz>com-dic-2008-8.pdf

تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية .

٢٢- www.alhayat.com/m/story/3922098 shosh.

مؤشرات انجاح التنمية في الامارات .

٢٣- www.iraqi-datepatms.net.com

أ.د داخل حسن جريو ، الاقتصاد الاخضر اداة هامة للتنمية المستدامة .

٢٤- [https://www.alaraby.co.uk/supplement.money and people](https://www.alaraby.co.uk/supplement.money%20and%20people)

بلقيس عبد الرضا ، التنمية المستدامة في الامارات .

٢٥- <https://www.alghad.com/m/artictes>

ابراهيم غرايبة : التقدم والتراجع في مؤشرات التنمية حول العالم .

٢٦- www.raqleconomists.net>sites>2016/04

أ.م.د عدنان فرحان الجوارين : التنمية المستدامة في العراق : الواقع والتحديات .